

مملكة القمع والاعتقالات.. السعودية تلحق الإمارات بخدعة "السعادة"



في خطوة جديدة نحو الانفتاح في مجال المرأة الذي يدعمه ولي العهد، محمد بن سلمان، فاجأت السعودية مواطنها بتعيين الهنوف سليمان هليل، كأول امرأة تُدير "جودة السعادة" في منطقة حائل، شمالي المملكة.

وُعيّنت الهنوف مديرًا لوحدة خدمة العميل في مركز السعادة التابع لأمانة منطقة حائل؛ كأول فتاة سعودية مختصة في رصد سعادة المواطنين وتحليل جودتها في أثناء تقديم الخدمات البلدية، بحسب ما ذكرت صحيفة "عكاظ" المحلية، الاثنين (29 يناير 2019).

الهنوف التي تعمل ضمن فريق مكون من 11 رجلاً، بقيادة أمير منطقة حائل، تُعتبر أول عنصر نسائي تتولّ منصباً لمركز السعادة، وفق الصحيفة ذاتها.

ومن المقرر أن تعمل في تحليل جودة الخدمات المتاحة للمواطنين، خاصة في 10 خدمات رئيسية يندرج تحت كل منها 10 خدمات فرعية؛ وهي: النظافة، والطرق، والحدائق، والسيول والأمطار، والمراافق، والإصلاح البيئي، والإنارة، والمنظور البصري، والتجهيز، وصدى الخدمات.

وكانت أمير منطقة حائل دشن، الأحد (27 يناير)، مركز السعادة، وبذلك فإنه من خلال تولّي الهنوف

منصباً يتعلّق بـ"السعادة" لمواطنيها فإن السعودية تلحق بالإمارات؛ التي استحدثت وزارة حملت الاسم ذاته.

وكانت الإمارات أعلنت، في فبراير 2016، استحداث وزارة جديدة من نوعها في العالم تختص بـ"السعادة" وتعيين عهود بنت خلفان الرومي لتكون أول وزيرة لدولة للسعادة.

"سعادة" وزنازين سرية!

إضافة إلى صرخات أطلقتها منظمات دولية حول سجون أقامتها الإمارات في اليمن، وجزّت فيها بمواطنيين يمنيين، فإن السجون الموجودة داخل الإمارات افتُتحت بوجود عدد كبير من المضطهدرين فيها، بحسب ما تؤكد تقارير دولية.

والعام الماضي، قدّم العديد من ضحايا التعذيب في السجون الإماراتية شكاوى إلى المحاكم الدولية، وأكّدوا من خلالها تعرّضهم لانتهاكات جسدية ومعنوية وتعذيب من قبل إدارة السجون، لكن السلطات الإماراتية لم تفسح المجال أمام اللجان الدولية للتحرّي حول مسؤولية تلك الادعاءات؛ دون تقديم أي توضيح.

وتنقل منظّمات حقوقية عن معتقلين في سجون "الوثبة" و"الرزين" و"المصدر" أن الكثير من النزلاء يتعرّضون للاختفاء القسري لأشهر، إضافة إلى استخدام العنف والتعذيب النفسي والبدني، وطالت بعضًا منهم أحكام جائرة نهائية صدرت عن قضاء أمن الدولة بالمحكمة الازهادية العليا، في محاكمة تفتقر لأبسط ضمانات المحاكمة العادلة.

وحوّلت الإجراءات التعسّفية بحق السجناء، طوال السنوات الماضية، الإمارات إلى "دولة قمعيّة وسيئة السمعة"، كما يصفها حقوقيون، دفعت البعض إلى تسمية سجن "الرزين" بـ"غواناتنامو الإمارات".

في حين كتب الكثير من المعتقلين الغربيين، لا سيما البريطانيين، عن تناقض الإمارات التي تدعي أنها دولة السعادة والرفاهية والتنمية، لكنها تخفي وراء أبراجها الشاهقة والفنادق الفارهة تاريخًا أسود من الظلم وغياب العدالة.

المستشار القانوني محمود رفعت، رئيس المعهد الأوروبي للقانون الدولي والعلاقات الدولية، أكّد في لقاء على قناة "الجزيرة"، في يونيو 2017، أن النظام الإماراتي افتتح، منذ عام 2015، 55 منظمة

دولية، منها "ما هو مجهول لا نعرف عنه أي شيء"؛ لبّث^٣ تقارير مزيفة تُظهر الإمارات على أنها نموذج للتنمية في الشرق الأوسط.

وأضاف أن هذه الخطوة جاءت بعد أن أُغلقت معظم المؤسسات الحقوقية، واعتُقل نشطاء وأعضاء منظمات طالبوا بالتغيير والإصلاح السياسي عقب "الربيع العربي"، في حين تتهم منظمات حقوقية أبوظبي بممارسة "التعذيب الممنهج" و"الاعتقالات التعسفية" بحق نشطاء وناشطات حقوقين.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا قد تلقت رسالة خطية من المعتقلة السياسية مريم البلوشي، في 10 مايو 2018، أكّدت فيها تعرّضها لانتهاكات متعددة منذ اعتقالها، في 19 نوفمبر 2015، حتى الحكم عليها بالسجن 5 سنوات.

وفي ديسمبر الماضي، كشفت مصادر إماراتية لـ"ال الخليج أونلاين" النقاب عن وفاة أحد المعتقلين السياسيين الإمارتيين في أحد سجون أبوظبي، قبل عام من انتهاء الحكم الصادر بحقه منذ 7 سنوات، نتيجة تعرّضه للتعذيب خلال فترة اعتقاله المتواصلة منذ العام 2013.

السعادة" خدعة سعودية عن نسخة إماراتية!

منذ تولّي محمد بن سلمان ولاية العهد، في يونيو 2017، شهدت السعودية حملة اعتقالات شملت أمراء ومسؤولين وأثرياء ونشطاء سياسيين وحقوقين، إضافة إلى دعابة بارزین، وبُرررت آنذاك بأنها "لحماية أمن المملكة، ووجود ارتباط للمعتقلين بجهات خارجية".

وتفيد معلومات مسرّبة، نقلتها منظمات حقوقية دولية، بتعرّض العديد من المعتقلين لانتهاكات خطيرة؛ تشمل التعذيب لحملهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها، أو التخلّي عن مواقفهم المنشورة للسلطات.

وتتجاهل السعودية مطالبات منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها الأمم المتحدة و"هيومن رايتس ووتش"، بإطلاق سراح المعتقلين والتوقف عن اعتقال الأشخاص على خلفية الرأي والمواقف السياسية.

وأكثر ما يُثير غضب المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام العالمية أن الاعتقالات تشمل نساء؛ لكونهن

والأحد (27 يناير 2019)، دعت صحيفة "واشنطن بوست" إلى ضرورة أن يأخذ الكونغرس الأمريكي دوره في الدفاع عن السعوديات المعتقلات في السجون الحكومية.

وقالت: "إن واحدة من تلك السجينات هي هتون الفاسي، التي تُعدّ من أبرز علماء السعودية، وهي أستاذة في جامعة الملك سعود بالرياض منذ أكثر من ربع قرن، وألّفت كتابين حول تاريخ المرأة في السعودية، ولديها العديد من المقالات الصحفية، وحصلت على عدد من التكريمات الدولية".

وأضافت الصحيفة أن "الفاسي دافعت طوال أكثر من عقد بشكل سلمي عن إدخال تحسينات على حقوق المرأة السعودية، ومن ضمن ذلك حق التصويت في الانتخابات المحلية والحق في القيادة، ولذا تم سجنها، منذ يونيو الماضي".

الصحيفة أكدت أن الأستاذة السعودية "واحدة من أكثر من 12 ناشطة أُلقي القبض عليهن في إطار حملة قمع لا معنى لها، أطلقها ولي العهد، محمد بن سلمان".

9 نساء على الأقل ما زلن في السجن، بحسب الصحيفة، حيث يُحتجزن بسجون انفرادي لفترات طويلة، وبعضهن تعرّضن للتعذيب بأساليب وحشية، فضلاً عن حملات التشهير التي شنّها الإعلام السعودي، علماً أنه لم تُدان أي منهن بأي جريمة.

حساب "معتقلي الرأي" على "تويتر"، الذي يوثّق حالات الاعتقال والتعذيب التي يتعرّض لها سجناء الرأي في السعودية، أكد في وقت سابق أن الفاسي كانت واحدة من بين 3 سجينات زُقلن مؤخراً إلى زنزانات مشتركة في سجن "الشعر"، جنوب الرياض، بعد احتجازهن فترات طويلة في الحبس الانفرادي، ولا يُعرف إلا القليل عن حالتها أو وضعها الجسدي.

وفي أواخر العام الماضي، أفادت عدة منظمات لحقوق الإنسان وتقارير إخبارية، ووسائل إعلام من بينها "واشنطن بوست"، بأن العديد من النساء الآخريات المحتجزات في حبس انفرادي قد تعرّضن للتعذيب، وأيضاً للضرب والإيهام بالغرق والمدحams الكهربائية والاعتداء الجنسي.

تأتي "السعادة" في وقت تمرّ فيه المملكة بأزمة اختلقتها "رؤية" أكّد مختصون ضعفها؛ حيث تحاول الحكومة - بتوجيهات من ولي العهد - "سَعْوَدة" الوظائف، وهي الخطوة التي تسبّبت بتدمير كبير لاقتصاد البلد؛ حيث أغلق العديد من المؤسسات الخاصة أبوابها بسبب الخسائر.

وكان فرض ضريبة القيمة المضافة، في يناير 2018، ضمن إطار مشروع "سَعْوَدة" الوظائف، تسبّب بحدوث فراغ كبير في الوظائف التي لا يمكن أن يشغلها مواطنون، حيث غادر البلد أكثر من مليون عامل وموظف؛ نظراً لتدور أحوالهم المعيشية بسبب تضارب قوانين العمل، وفرض الضرائب على المقيمين، وتوطين الوظائف.

وأثارت مغادرة هذا العدد الكبير من الأيدي العاملة الأجنبية قلق الشركات المحلية؛ لكونها ترى صعوبة في أن تستبدل بالواردين مواطنين سعوديين، ضمن سياسة ولي العهد محمد بن سلمان، لتطوير اقتصاد البلاد والقضاء على البطالة، ودفع السعوديين للعمل في مختلف الوظائف، وتوفير فرص العمل لهم.

لكن هذه الخطوة دفعت إلى تسريع هجرة الكفاءات - التي تمثّل ثلث السكان في البلاد - بشكل جماعي؛ مما جعل الوظائف التي يشغلونها فارغة لعدم وجود كفاءات وتحصصات وأيادٍ عاملة مناسبة تديرها.